مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
journal@fezzanu.edu.ly

الزراعة الصحراوية كرافد لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

* فتيحة خوميجة[1] ، فاطنة سنوساوي[2]
[1]مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج- البويرة- ، 10000، (الجزائر)،
[2]مخبر المقاولة، تسيير الموارد البشرية والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيسي علي –البليدة 02- (الجزائر)،

الملخص

تهدف من الورقة البحثية هذه إلى إظهار السبل التي اتخذتها الجزائر للنهوض بالزراعة الصحراوية باعتبارها الرهان الأول لتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، بالإضافة إلى معرفة النتائج المحققة من هذه السبل المتخذة وذلك باستخدام المنهج الاستنباطي. وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج؛ أهمها: أن الجزائر في سبيل تفعيل الزراعة الصحراوية تبنت مجموعة من الخطط والاستراتيجيات أهمها المخطط الاستراتيجي لتنمية انتاج الحبوب 2023-2028، وقد دعمت هذه الخطط بمجموعة من التحفيزات في مختلف الجوانب أهمها الدعم المالي، وحل مشكل العقار الفلاحي والكهرباء الفلاحية، وقد كان لهذه الإجراءات الأثر البالغ والواضح على تطور الزراعة الصحراوية؛ حيث بفضلها حققت الجزائر الاكتفاء الذاتي في العديد من المنتجات الواسعة للاستهلاك، وهي سائرة في طريق تحقيق الأمن الغذائي في المادة الأساسية والاستراتيجية المتمثلة في الحبوب، وذلك في غضون سنة أو سنتين.

الكلمات المفتاحية: اكتفاء ذاتي، أمن غذائي، جزائر، حبوب، زراعة صحراوية

Desert Agriculture as a Tributary to Achieving Food Security in Algeria

Khomidja fatiha [1]and Senoussaoui fatna[2]
[1]Development Policy and Foresight Studies Laboratory, Faculty of Economic,Commercial and Management Sciences, Akli Mohand Oylhadj University-Bouira-,10000(Algeria)
[2]Entrepreneurship Laboratory, Human Resources Management and Sustainable Development, Faculty of Economic,Commercial and Management Sciences, Lounici Ali University-Blida2-, Algeria,

A B S T R A C T *:*

Our research paper aims to highlight the measures taken by Algeria to promote desert agriculture as the primary strategy for achieving self-sufficiency and food security. Additionally, it seeks to assess the outcomes of these measures using the deductive method.

The study has reached several conclusions, the most notable being that Algeria has adopted a range of plans and strategies to enhance desert agriculture, foremost among

* مؤلف البحث: عناوين البريد الإلكتروني، *f.khoumaidja@univ-bouira.dz*– المؤتمر العلمي الثاني لتطوير العلوم الإدارية والمالية 22-23 يناير 2025 – جامعة فزان

them the Strategic Plan for Grain Production 2023–2028. These plans have been supported by various incentives, including financial support, resolution of agricultural land issues, and improvements in agricultural electricity infrastructure. These measures have had a significant and tangible impact on the development of desert agriculture. As a result, Algeria has achieved self-sufficiency in many widely consumed products and is on track to attain food security in key and strategic commodities, particularly grains, within the next year or two.
Keywords: Algeria, Desert agriculture, ,Food security, Grains, Self-sufficiency.

المقدمة

يعد الوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي الهدف الرئيسي لمختلف دول العالم خصوصا في ظل الأزمات المتتالية التي كان آخرها الأزمة الروسية الأوكرانية، وما خلفته من آثار سواء على انقطاع الإمدادات الزراعية والغذائية أو على ارتفاع أسعار المواد الغذائية ومايخلفه على ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية.

والجزائر كغيرها من الدول ليست في منأى عن تداعيات هذه الأزمات المتتالية، وهو ما جعلها تسعى جاهدة لتحقيق هدف استراتيجي يتمثل في تحقيق اكتفائها الغذائي الذاتي، والحد من التبعية الخارجية ؛وبالتالي تحقيق أمنها الغذائي، وبالخصوص الاكتفاء الذاتي في إنتاج الحبوب التي تأتي في مقدمتها القمح الصلب، وهو ماجعلها تضع القطاع الزراعي على رأس أولويات خططها الاستراتيجية وبالذات منذ سنة 2020، وباعتبار المناطق الصحراوية تمثل 80% من المساحة الإجمالية وتزخر بموارد وإمكانيات كبيرة على الرغم من صعوبة المناخ فيها، توجهت الجزائر إلى التركيز على الزراعة في المناطق الصحراوية؛ وذلك من خلال إطلاق استثمارات كبيرة في المنطقة، وإقرار العديد من القوانين التشريعية سواء تعلق الأمر بالحوافز المالية والجبائية الممنوحة للمستثمرين في هذا القطاع في المناطق الصحراوية، أو مراجعة كيفية منح العقار في هذه المناطق التي تشير الإحصائيات إلى توزيع ماقارب 400 ألف عقار فلاحي.

إشكالية الدراسة: وانطلاقا مما سبق تتمثل إشكالية الدراسة في:

ماهي الاستراتيجيات والسبل المنتهجة لتفعيل الزراعة الصحراوية وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على الإمكانيات الزراعية التي تمتلكها المناطق الصحراوية الجزائرية.
- إبراز الاجراءات المتخذة للنهوض بالزراعة الصحراوية في الجزائر.
- توضيح تأثير الإجراءات المتخذة على أداء القطاع الزراعي الصحراوي، وتأثير ذلك على بلوغ الاكتفاء الذاتي، ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع المتناول؛ حيث يعد تحقيق الأمن الغذائي الهدف الاستراتيجي الذي تسعى لتحقيق كل الدول بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، وهو ما دفعها إلى تفعيل الزراعة الصحراوية وجعلها على رأس أولوياتها بتوفير مختلف الحوافز، واتخاذ جملة من الاستراتيجيات التي بدأت تؤتي ثمارها.

المنهج المتبع: نظراً لطبيعة الموضوع وللاجابة على الاشكالية سنعتمد على المنهج الاستنباطي من خلال التحليل الوصفي، بالاعتماد على مجموعة من الاحصائيات.

محاور الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية والتعمق في الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

1- الإمكانيات الزراعية المتاحة في المناطق الصحراوية الجزائرية.

2- الاستراتجيات والإجراءات المنتهجة لتفعيل الزراعة الصحراوية في الجزائر.

3- مساهمة الزراعة الصحراوية في الأمن الغذائي الجزائري.

1- الإمكانات الزراعية المتاحة في المناطق الصحراوية الجزائرية:

تمتلك المناطق الصحراوية في الجزائر العديد من المؤهلات والمقومات في المجال الزراعي يمكن تقسيمها إلى:

1-1- الموارد الأرضية:

تمثل المناطق الصحراوية مانسبته 80% من المساحة الإجمالية للجزائر؛ وذلك بمساحة تبلغ 18181839 هكتار، وحزام حدودي طوله 5000 كم، تشمل صحراء الجزائر 20 ولاية من أصل 58 ولاية جزائرية وتتمثل هذه الولايات في: أدرار، بشار، بسكرة، الوادي، غرداية، إليزي، الأغواط، ورقلة، تمنراست، تندوف، برج باجي مختار ،تيمون، بني عباس، أولاد جلال، المغير، المنيعة، جانت، تقرت، عين صالح وعين قزام، كما وتوجد أربعة عشر (14) منطقة طبيعية تتمثل في: الضاية، الزيبان، وادي ريغ، وداي ميزاب، القصور، ميزاب، ورقلة، قورارة، الساورة، التوات، طاسيلي، تديكلت.

وتبلغ مساحة القابلة للاستصلاح حوالي 1.4 مليون هكتار، كما توسعت المساحة الفلاحية المروية في الصحراء بأكثر من 106000 هكتار لتبلغ حاليا حوالي 359110 هكتار، وهو ما يمثل 30% من إجمالي المساحة المروية الوطنية وتتوزع على مناطق الزيبان وادي ريغ، التوات، ميزاب، السوق، ورقلة. [1]

كما وتجدر الإشارة إلى أن الدولة الجزائرية ماضية في منح المزيد من العقارات في الصحراء؛ وذلك في إطار الامتياز من أجل الاستصلاح ،ومن ثم القيام باستثمارات زراعية وهو ما سنفصل فيه بالأرقام فيما بعد.

1-2- الموارد البشرية

يبلغ عدد السكان الناشطين في المناطق الصحراوية حوالي 1203725 نسمة من بينهم 465177 فلاح، وهو ما يعادل نسبة 38.64% من إجمالي عدد السكان، هذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن هذه المناطق تمتلك اليد العاملة المحلية، وهذا في صالح الزراعة في المنطقة خصوصا إذا ماعلمنا أن الزراعة فيها هي في شكل مستثمرات تحتاج اليد العاملة.

1-3- الموارد المائية

تمتاز الصحراء بمواردها الجوفية الهامة، وهي عميقة جداً عن سطح الأرض حيث يصل عمقها إلى 2000 متر ما عدا أدرار التي فيها حوالي 200-300 م، حيث تشير التقديرات أن المياه المشتركة بين الجزائر، تونس وليبيا تتوفر على 60 ألف مليار $م^3$ من المياه الجوفية منها 40 ألف مليار $م^3$ على التراب الجزائري، كما وتقدر الإمكانات القابلة للاستغلال في الثروة المائية في الصحراء الشمالية بنحو 6.1 مليار $م^3$ بحلول 2050، وحسب دراسة اليونيسكو والوكالة الوطنية للموارد المائية فإنه يمكن رفع عملية استغلال هذه الموارد المائية الجوفية لتصل إلى 5 مليار $م^3$ 56% منها مخصصة للطبقات القارية الوسطى و44% للمركب النهائي، ومن جهة أخرى تشير أرقام الخبراء من مجال المياه إلى أن حجم المياه الجوفية غير المستغلة في الجنوب حوالي 60 ألف مليار $م^3$. [2]

ومن هذا المنطلق وباعتبار الموارد المائية هامة في المجال الزراعي يمكن القول أن المتاح منها شيء إيجابي وفي صالح القطاع الزراعي لكن يجب استغلال المياه الجوفية المتوفرة أكثر من أجل عدم الوقوع في مشكل المياه.

1-4- الطاقة المتجددة:

تعتبر الصحراء الجزائرية خزانا للطاقات المتجددة وبالخصوص الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، فبالنسبة الطاقة الشمسية بالنظر إلى شساعة المساحة وموقعها الجغرافي فتقدر بحوالي 9 تيراواط ساعة/سنة، أما بالنسبة لطاقة الرياح فتقدر بحوالي 35 تيراواط ساعة/ سنة، بالإضافة إلى الطاقة الحرارية الأرضية وطبقات المياه الدافئة. [1]

هذه الإحصائيات كلها مهمة بالنسبة للمستثمرات الفلاحية خصوصا الطاقة الشمسية؛ وذلك لاستخدامها في ربط هذه المستثمرات بالكهرباء.

2- الاستراتيجيات والإجراءات المنتهجة لتفعيل الزراعة الصحراوية في الجزائر:

من أجل تفعيل الزراعة الصحراوية ومن ثم تحقيق هدفها في تحقيق أمنها الغذائي وضعت الجزائر خطة لزيادة الإنتاج من خلال تخصيص مساحات زراعية في الجنوب الكبير الذي يتملك مقومات هائلة مع توجيه استثمارات كبيرة لتحسين البنية التحتية الزراعية، وتوفير الوسائل اللازمة لزيادة الانتاجية، ولتنفيذ هذه الخطة اتخذت مجموعة من الاستراتيجيات والإجراءات نجد منها:

2-1- تعديل قانون الاستثمار: باعتبار أن بيئة الاستثمار مهمة بالنسبة للمستثمرين بصفة عامة والمستثمرين الفلاحيين بصفة خاصة، وسعياً من الدولة لتنشيط القطاع الفلاحي بصفة عامة والزراعة الصحراوية بصفة خاصة جاء قانون الاستثمار رقم 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022، ليكرس الأنظمة التحفيزية المقدمة، وكانت استفادة الزراعة الصحراوية من جانبين، الجانب الأول تمثل في اعتبار الزراعة من القطاعات ذات الأولوية وصنفها ضمن نظام القطاعات، وحسب المادة 27 من قانون الاستثمار فإن قطاع الزراعة كغيره من القطاعات التي تدخل ضمن نظام القطاعات بالإضافة إلى كونه يستفيد من المزايا الموجودة في النظام العام فإنه يستفيد من الامتيازات الجبائية التالية: [3]

- في مرحلة الانجاز: في هذه المرحلة تكون الامتيازات في شكل اعفاءات من مجموعة من الضرائب والرسوم التي أهمها:
  - ✓الحقوق الجمركية التي تتعلق بالسلع والخدمات المستوردة التي تدخل في انجاز الاستثمار.
  - ✓الرسم على القيمة المضافة التي تتعلق بالسلع والخدمات التي تدخل في انجاز الاستثمار.
  - ✓حقوق نقل الملكية والرسم على الاشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية.
  - ✓ حقوق التسجيل الخاصة بالعقود التأسيسية للشركات وزيادة رأس المال.
  - ✓ الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار لمدة 10 سنوات بداية من تاريخ الاقتناء.
- في مرحلة الاستغلال: وهنا تكون فترة الامتيازات ما بين ثلاث وخمس سنوات وهذا من تاريخ الاستغلال، وتكون الامتيازات عبارة عن إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني.

علماً أن الرسم على النشاط المهني تم إلغاؤه بموجب قانون المالية 2024، ومن جهة ثانية اعتبر الصحراء من المناطق التي تستفيد من نظام المناطق؛ وذلك حسب المادة 28 حيث تستفيد من المزايا الجبائية التالية:

- في مرحلة الانجاز: تستفيد من نفس الامتيازات التي تستفيد منها نظام القطاعات.
- في مرحلة الاستغلال: وهنا تكون فترة الامتيازات ما بين خمس وعشر سنوات هذا من تاريخ الاستغلال، وتكون الامتيازات عبارة عن إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني.

وقد نالت هذه الامتيازات استحسان الفلاحين في المنطقة الصحراوية، وكذا الخبراء في مجال الزراعة، واعتبروه دافعا للقيام بالمزيد من الاستثمارات الفلاحية في المنطقة.

2-2- ورقة طريق التنمية الفلاحية الريفية (2020-2024)

بناء على المكاسب التي حققتها السياسة الزراعية التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال كسياسة التسيير الذاتي (1964- 1971) والثورة الزراعية (1971-1979) بالإضافة إلى الإصلاحات التي كانت في الفترة (1979-1999). تم إعداد ورقة طريق التنمية الفلاحية الريفية للفترة (2020-2024) بغية جعل القطاع الزراعي بصفة العامة والزراعة الصحراوية بصفة خاصة محرك الاقتصاد الوطني وكانت هذه الورقة ترتكز على مجموعة من المحاور هي: [4]

- تنمية الإنتاج الزراعي من خلال توسيع المساحات المروية.
- زيادة الإنتاجية الزراعية.
- ترشيد استخدام الأراضي الزراعية.
- التنمية الزراعية والريفية في المناطق الجبلية والمناطق الصحراوية.
- دمج المعرفة والرقمنة في برامج التنمية.

ومن جهة أخرى تقوم هذه الورقة على مجموعة من الأسس تتمثل في:

- بعث الاستثمار المهيكل، وتنمية الشعب الاستراتيجية خاصة الحبوب، وترشيد النفقات العمومية، والتقليص من فاتورة الاستراد.
- إدراج رأس المال في الفلاحة والرقمنة لبعث نجاعة التسيير ودعم مجال الابتكار ودفع المؤسسات الصغيرة.
- تطوير الزراعات الصناعية من خلال التثمين المدمج خاصة إنتاج الزيوت الغذائية والمخلفات (الفول السوداني، الحبوب، البنجر السكري والذرة).

وتتمثل الأهداف الأساسية من هذه الورقة في آفاق سنة 2024 في: [5]

- تغطية الاحتياجات الغذائية الأساسية من خلال زيادة الانتاج والإنتاجية.
- تطوير نموذج زراعي، وريفي جديد مدفوع بالاستثمار الخاص.
- تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الغذائية الزراعية والغابية، وإدماج سلاسل القيمة الدولية.
- التنمية المستدامة والمتوازنة للمناطق الريفية في المناطق الجبلية والصحراء.
- تحديث الزراعة من خلال دمج المنتجات ذات الصلة بالمعرفة والرقمنة.

2-3- المخطط الاستراتيجي لتنمية انتاج الحبوب (2023- 2028):

هو مخطط خماسي يمتد من أكتوبر 2023 إلى جوان 2028 يرتكز على 3 محاور استراتيجية و17 هدف عملياتي، الهدف الرئيسي يتمثل في تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الحبوب وتحسين جودتها وتقليل فاتورة استيراد الحبوب البالغة 1.5 مليار سنوياً، والتخلص تدريجيا من القمح اللين التي تستوردها الجزائر بكمية 7 ملايين طن سنوياً، وأشرف على إعداد هذا المخطط لجنة متعددة القطاعات (قطاع الفلاحة، التعليم العالي والبحث العلمي، الصناعة والطاقة والري والنقل).

ويرتكز هذا البرنامج على النقاط التالية:

✍ توفير المناخ الأمثل للوصول إلى فلاحة عصرية وتنافسية وذات نجاعة كفيلة بالمساهمة في تنويع الاقتصاد، وتعزيز أسس الأمن الغذائي المستدام.

- رفع المساحة المخصصة للحبوب إذ تم تسطير هدف بلوغ مليون هكتار كمساحة مسقية في الجنوب في إطار الاستثمار عن طريق الامتياز أفاق 2025. [6]
- ضرورة العمل بنتائج البحوث والدراسات التقنية المنجزة في الجزائر الخاصة بالتربة والمناخ لتحديد المناطق المثلى لزراعة القمح الصلب واللين والشعير والشوفان مع مراعاة نوعية البذور.
- اتخاذ كافة الإجراءات لوقف تدهور التربية في شمال الوطن.
- تعميم تربية المواشي تدريجياً على مستوى الأراضي المخصصة لزراعة الحبوب في الشمال والجنوب، وهو ما يسمح بتحسين خصوبة التربة.
- إطلاق مشروع وطني قصد تحويل الأراضي البور التي تضم حوالي 2.5 مليون هكتار على مدى عشر سنوات إلى انتاج محاصيل أخرى.
- الدعوة إلى وضع سياسة النوعية في انتاج القمح بداية من 2024 لتشجيع الممارسات الجيدة في شعبة الحبوب. [7]
- تعزيز المكننة الفلاحية وتطوير صناعة الأغذية والأعلاف والأسمدة والمبيدات، ودعم الابتكار والتكنولوجيا في مجال الفلاحة.
- تطوير شعبة الزراعات الصناعية التي تدخل في انتاج مشتقات أخرى مهمة مثل الزراعات الزيتية والسكرية.
- استخدام المكننة والسقي المكمل والذكي والذكاء الاصطناعي وأجهزة الدرون والأقمار الاصطناعية للتقليل من مشكل التغير المناخي والجفاف. [8]
- إضافة مساحة سقي إضافية تقدر بـ800 ألف هكتار في أفاق 2025.
- رفع نسبة دعم الأسمدة من 20% إلى 50%.
- الترخيص باستيراد خطوط ومعدات الانتاج المستعملة لأقل من 05 سنوات وكذا المعدات والعتاد الفلاحي لأقل من 7 سنوات وهذا بموجب قانون المالية 2023 كما تم إعفاء الجرارات المخصصة حصرياً للاستعمال الفلاحي من الرسم المترتب عن بيع المركبات الجديدة. [9]

2-4- تعزيز الجانب المؤسسي المنظم للزراعة الصحراوية: وكان هذا من خلال إنشاء ديوان تنمية الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية، وتعزيز دور المعهد التقني لتنمية الزراعة الصحراوية، وهذا مايظهر في العناصر التالية:

2-4-1- ديوان تنمية الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية: أنشئ هذا الديوان بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-265 المؤرخ في 22 سبتمبر 2020، وهو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويعتبر هذا الديوان الأداة التي تستخدم لتنفيذ السياسة الوطنية لترقية وتنمية الزراعة الصناعية الاستراتيجية بالأراضي الصحراوية، وتتمثل هذه الزراعات في الزراعات الاستراتيجية التي توجه للتحويل بغية تلبية الاحتياجات الوطنية والتقليص من فاتورة الاستيراد، والهدف منه هو تعزيز القدرات الوطنية الزراعية والزراعية الصناعية، وهذا كله من خلال تطوير الأراضي الصحراوية عن طريق عملية الاستصلاح. [10]

2-4-2- المعهد التقني لتنمية الزراعة الصحراوية: أنشئ بموجب المرسوم رقم 117-86المؤرخ في 6 ماي 1986 ثم تم تعديله في سنة 1987 ليدشن في سنة 1993، وهو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمثل مهامه في:

- ✓ الشروع في أي دراسة فنية عن الموارد الطبيعية والانتاج في البيئة الصحراوية.
- ✓ إجراء التجارب والبحوث التطبيقية لتحسين المواد النباتية والحيوانية.

- ✓ إكثار المادة الوراثية الأساسية والحفاظ عليها.
- ✓ تنظيم إنتاج البذور والنباتات المختارة والحيوانات المنجبة للسلالات.
- ✓ المساهم في تحديد المعايير الفنية وطرق التسميد والتحسين والإنتاج المتعلقة بالزراعة الصحراوية.
- ✓ تطوير ونشر التقنيات الزراعية الملائمة للمناطق الصحراوية.

2-5- رفع الدعم المالي المقدم للزراعة الصحراوية:

يعتبر مشكل التمويل من أهم المشاكل التي يعاني منها المستثمرين بصفة عامة والمستثمرين الزراعيين بصفة خاصة، وهو ما جعل الدولة تتخذ مجموعة من الاجراءات بتقديم الدعم المالي للفلاحين في الجنوب بغية جعل الزراعة الصحراوية المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني من خلال ايجاد بيئة محفزة للفلاحين والمتعاملين في مجال الصناعات الزراعية الغذائية، ووضع سياسة دعم ملائمة تم تعديل اجراءات الدعم المقدم للفلاحين كمايلي: [11]

- ✍ إعادة توجيه الدعم نحو الشعب الاستراتيجية التي تتمثل في الحبوب، البقول، الحليب، اللحوم.
- ✍ الدعم الموجه نحو قنوات التجميع وسلاسل الإمدادات الشعب المختلفة.
- ✍ تبسيط الدعم الممنوح للمدخلات الرئيسية للشعب الفلاحية وتخص الأسمدة، المكننة، معدات الري...إلخ.
- ✍ إعطاء الأولوية لحفظ وتطوير البذور والشتائل للانتاج النباتي والحيواني.
- ✍ اختيار أهداف لدعم الاستثمار في المستثمرات الفلاحية مع مراعاة قدرات الرقابة والمتابعة للادارة الفلاحية.
- ✍ تأمين دخل المزارعين وتثبيت استقرارها وحماية المستهلكين من خلال دعم إجراءات الضبط التي تدخل ضمن منح التخزين والأسعار المرجعية للتدخل وذلك بالنسبة للشعب ذات الاستهلاك الواسع. (حبوب، حليب، بطاطا، لحوم).
- ✍ التدخل في المناطق الريفية المتكاملة والمتكيفة مع خصائص المناطق الزراعية الايكولوجية.
- ✍ التكفل باحتياجات الدعم والمرافقة لصغار الفلاحين ومربي الماشية من خلال برامج التجديد الريفي.

ولو نتكلم بلغة الأرقام والاحصائيات عن الدعم المالي المقدم للزراعة الصحراوية؛ فقد قدم وزير المالية لدى تدخله في اليوم الدراسي المنظم يوم 16 ماي 2024 من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية تحت عنوان: "خارطة المؤهلات الفلاحية على مستوى الولايات الجنوبية" مجموعة من الأرقام، إذ تم رصد ما يقارب 172 مليار دج للسنتين 2023-2024، وكانت موزعة على مختلف المجالات يمكن توضيحها كما يلي:

الجدول رقم (01): توزيع المبالغ المالية المرصودة لدعم الزراعة الصحراوية حسب المجالات

المجال	المبلغ المخصص
رفع أسعار شراء الحبوب من الفلاحين والمنتجين	▪ رفع سعر القمح الصلب من 4500 دج/ للقنطار إلى 6000 دج/للقنطار. ▪ رفع سعر القمح اللين من 3500 دج/ للقنطار إل 5000 دج للقنطار. ▪ رفع سعر الشعير من 2500 دج/للقنطار إلى 3400/للقنطار. ولهذا تم رصد ما يفوق 60 مليار دج في سنة 2024.
تأجيل سداد القروض الفلاحية لمدة 3 سنوات	رصد مبلغ 2 مليار دج
تعزيز قدرات تخزين الحبوب	رصد حوالي 328.55 مليار دينار وذلك من خلال انجاز 350 مركز جواري سبعة تخزين 50 ألف قنطار لكل مركز و30 صومعة لتخزين

المجال	المبلغ المخصص
	الحبوب في الولايات الجنوبية
دعم شعبة الحليب الطازج	منحة سنوية تبلغ 28 دينار /لتر وهو ما يعادل 16 مليار دينار سنوياً
دعم شعبة البقول الجافة	تخصيص مبلغ قدره 2 مليار دينار في 2023 وجدد هذا المبلغ في سنة 2024
الكهرباء الفلاحية	رصد 42 مليار دينار للفترة (2022- 2024)
ترقية الاستثمار الفلاحي عن طريق استصلاح الأراضي في إطار الامتياز	تخصيص 710 مليون دينار لدعم (الديوان الوطني للأراضي الفلاحية وديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية)
الري الفلاحي في الجنوب	تخصيص مبلغ33.3 مليار دينار حتى سنة 2023 وبرنامج جديد بموجب قانون المالية 2024 قدره 9.8 مليار دينار
التمويل البنكي	بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية لوحده مول 86 مشروع في الجنوب بمبلغ يفوق 19 مليار دينار موزعة بين تمويل الاستثمار والاستغلال والتمويل الاسلامي
المشاريع الاستثمارية	تسجيل عمليات استثمارية في ولايات الوادي، تيميمون وتمنراست خلال سنة 2023 بما في ذلك فتح المسالك الفلاحية وانشاء نقاط المياه بمبلغ 677 مليون دينار جزائري

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على ماسبق

ومن خلال قراءتنا لهذه الأرقام والاحصائيات نجد أن المبالغ المخصصة للزراعة الصحراوية هي مبالغ معتبرة، وهذا ما يعكس ويظهر رغبة الدولة في النهوض بهذا القطاع.

2-6- تسوية مشكل العقار الفلاحي:

باعتبار العقار الفلاحي يعد الركيزة الأساسية للقيام بالاستثمارات الزراعية عملت الجزائر على تشجيع حاملي المشاريع من خلال وضع العقار الفلاحي تحت تصرفهم وذلك بغية انجاز مشاريعهم وهذا من خلال: [12]

- تسهيل عملية الحصول على الأراضي من خلال تطبيق مبدأ اللامركزية على الاجراءات الإدارية.
- التكفل بالدراسات على مستوى محيطات استصلاح الأراضي.
- تنفيذ الاجراءات الهيكلية لا سيما في الجنوب والهضاب العليا.
- تطهير العقار الفلاحي الذي تم منحه.

وتبعا لهذه الإجراءات تم طرح العديد من العقارات للاكتتاب والاستثمار الزراعي في الجنوب يمكن إجمالها في الجدول التالي:

الجدول رقم(02): الأوعية العقارية المطروحة للاكتتاب والاستثمار الزراعي في الجنوب

الوعاء العقاري	المساحة (هكتار)	عدد المحيطات	عدد الولايات المستفيدة " نصيب كل ولاية من المحيطات"
01	170000	/	04 ولايات (ورقلة، إليزي، أدرار، غرداية)
02	0313574	39	05 ولايات (الجلفة "07"، غرداية "24"، النعامة "03"، الأغواط "01"، البيض "04")

03	24790	22	07 ولايات (عين قزام "02"، تميمون"01"، برج باجي مختار"03"، أدرار "02"، تقرت "05"، بني عباس "04"، ورقلة "05")
04	163999	30	9 ولايات (أدرار "03"، ورقلة"06"، تيميمون "01"، تقرت "04"، المنيعة "03"، جانت "03"، إليزي"07"، الأغواط"02"، غرداية "01")

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية

2-7- العمل على توفير الكهرباء الفلاحية:

تلعب الكهرباء دوراً فاعلاً في القطاع الزراعي، حيث تستخدم في استغلال المياه الجوفية والسطحية، استعمالها في نشاط مزارع تربية المواشي، انتاج الأعلاف وتشغيل غرف التبريد، زيادة على استعمالها في محطات تحلية مياه البحر.

وبالنظر إلى هاته الأهمية ومحاولة للخروج من الزراعة التقليدية المعتمدة على الأمطار، عملت الجزائر على ربط المستثمرات الفلاحية بالكهرباء، إذ تم ربط حوالي 52741 مستثمرة فلاحية إلى غاية نهاية 2023؛ وذلك ما يعادل 62% وهذا حسب وزير الطاقة والمناجم محمد عرقاب في جلسة علنية مخصصة لطرح الأسئلة الشفوية بالمجلس الشعبي الوطني يوم الخميس 08 فيفري 2024.

2-8- تفعيل الاستثمارات بالشراكة الأجنبية:

من أجل زيادة حجم الاستثمارات الفلاحية في الصحراء والاستفادة من الخبرات الأجنبية قامت الجزائر بالتوقيع على شراكتين مهمتين في انتظار تجسيد الثالثة، وتتمثل هذه الشراكات في: [13]

2-8-1- شراكة جزائرية قطرية: في أفريل 2024 وقعت وزارة الزراعة الجزائرية وشركة "بلدنا" القطرية اتفاقية لإقامة مشروع متكامل لتربية الأبقار، وإنتاج الحليب في الحبوب بقيمة تصل إلى أكثر من 3.5 مليار دولار على مساحة 117 ألف هكتار؛ وذلك بهدف تغطية 50% من حاجة السوق المحلية المجفف وسد قسم كبير من حاجته للحوم الحمراء

2-8-2- شراكة جزائرية إيطالية: التوقيع من إيطاليا على مشروع ضخم بقيمة 420 مليون دولار بين الصندوق الوطني الجزائري للاستثمار ومجموعة بونيفيكي فيراريزي "بي أف" الإيطالية؛ وذلك بهدف توسيع انتاج القمح والبقوليات في الجنوب على ساحة تصل إلى حوالي 36 ألف هكتار في ولاية تيميمون، ومن أبرز اهداف المشروع تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح القاسي من خلال زيادة مساحات الانتاج إلى 500 ألف هكتار في جنوب البلاد.

2-8-3- شراكة جزائرية سعودية: تلوح في الأفق مشروع قطب فلاحي جديد من خلال شراكة جزائرية سعودية في ولاية المنيعة وذلك في مجال الزراعات الاستراتيجية وتربية الأبقار؛ وذلك في مساحة تفوق 20 ألف هكتار وذلك بمبلغ يفوق 12 مليار دينار مع وجود إمكانية توسيع المساحة بـ8 ألاف هكتار أخرى.

2-9- إنشاء البنك الوطني البذور : تم تدشينه يوم 11 أوت 2022؛ وذلك بهدف الحفاظ على الثروة النباتية والحيوانية، وهذا بعدما تم إحصاء حوالي 6 آلاف سلالة نباتية لأنواع البقوليات الغذائية والعلفية والمحاصيل البقولية والحبوب بأنواعها، بالإضافة إلى 20 حاوية للسلالات الحيوانية كالبقر الماعز الخيول وسلالات أخرى، وهذه أصناف متأقلمة مع التغيرات المناخية ومقاومة للأمراض، ويبقى الهدف الأساسي من إنشاء هذا البنك تعزيز الأمن الغذائي ووقف استيراد البذور خصوصا إذا ما علمنا أن واردات القطاع الفلاحي بلغت في سنة 2021 حوالي 11.5 مليار دولار. [14]

3- مساهمة الزراعة الصحراوية في الأمن الغذائي الجزائري:

يساهم القطاع الزراعي بحوالي 35 مليار دولار في الناتج الاقتصادي لسنة 2023، كما أن الإنتاج الزراعي يحرز تقدما ملحوظا يصل إلى 12-14%، ويساهم القطاع الفلاحي حوالي 75% من احتياجات السوق الوطني، والمتتبع للوضع يلاحظ أن استهلاك الجزائريين في السنوات الأخيرة من الحبوب والخضر والفواكه في الغالب يأتي من الصحراء الجزائرية التي أصبحت سلة غذاء الجزائريين؛ خصوصا في كل من ولاية بسكرة، وادي سوف وأدرار، وذلك بعد النشاط الزراعي الواسع لفلاحي المنطقة والإنتاج الوفير لهذا المنتجات خصوصا بعد الإجراءات المتخذة من قبل الدولة التي أتت بثمارها، فولاية بسكرة وحدها تشكل حوالي 40% من الإنتاج الزراعي وولاية وادي سوف تشكل حوالي 40% من إنتاج البطاطا، وماتجدر الإشارة إليه أن الجزائر حققت اكتفاءه الذاتي في عديد الخضر والفواكه على غرار التمور، البطاطا، الطماطم، البصل، الثوم، الفلفل وغيرها من المنتجات ذات الاستهلاك الواسع وهذا بفضل إنتاج الخريف والشتاء والربيع في جنوب البلاد، كما ونجحت الصحراء في زراعة كل من المانغا، الأفوكادو، الكيوي والمكسرات كالفستق الحلبي واللوز. أما بالنسبة للمادة الاستراتيجية المتمثلة في الحبوب فإن المساحة المخصصة لها هي أكثر من 3.3 مليون هكتار، وتم وضع خريطة طريق معدلة تضمنت 97 ألف هكتار تحت تصرف الديوان الوطني للزراعات الاستراتيجية، وذلك لتحقيق الاكتفاء الذاتي بحلول 2025، وعلى العموم فقد حققت الجزائر مردودية قياسية في نتاج القمح الصلب خلال سنة 2024 بلغت 70 قنطار في الهكتار، وفي ولاية وادي سوف وصل انتاج الهكتار الواحد إلى 120 قنطار من القمح في شهر ماي 2024 وهو رقم قياسي، ويبقى الهدف الأساسي أنه في سنة 2025 سيتم تحقيق اكتفاء غذائي في الحبوب وخاصة القمح الصلب. [15]

النتائج: انطلاقا مما تم تناوله تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تمتلك المناطق الصحراوية الجزائرية مقومات زراعية للنهوض بالزراعة الصحراوية ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي إن هي أحسن استغلالها أحسن استغلال.
- بغية النهوض بالقطاع الفلاحي بصفة عامة والزراعة الصحراوية بصفة خاصة تبنت الجزائر استراتجيتين هامتين الأولى تمثلت في ورقة طريق للفترة (2020-2024)والثانية، تمثلت في المخطط الاستراتيجي، لتنمية إنتاج الحبوب (2023-2028) وهي تعد كامتداد للاستراتيجيات المتبناة من قبل.
- من أجل التطبيق الجيد للاستراتيجيات المتخذة عملت الجزائر على تدعيمها بخلق بيئة مناسبة للفلاحين مست مختلف الجوانب سواء تعلق الأمر بالجانب المالي أو مشكلة العقار الفلاحي والكهرباء الفلاحية.
- من أجل تنظيم منح العقار الفلاحي وزيادة المساحة الصالحة للزراعة في الصحراء الجزائرية من خلال عملية الاستصلاح في إطار الامتياز أنشأت الجزائر ديوان تنمية الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية.
- بغية النهوض بالزراعة الصحراوية، وجعلها القاطرة التي تحقق الأمن الغذائي وتأخذ بالاقتصاد الوطني إلى بر الأمان خصصت الجزائر مبالغ ضخمة مست العديد من الجوانب (تقديم دعم للفلاحين، الري الفلاحي، الكهرباء الفلاحية ...إلخ).
- في إطار سعي الجزائر إلى زيادة الاستثمارات الزراعية في الصحراء وكذا الاستفادة من الخبرات الأجنبية عقدت الجزائر شراكتين أجنبيتين هامتين واحدة مع طرف قطري والاخرى مع طرف إيطالي بقيمة إجمالية تقارب 4 ملايير دولار.

- كان للخطط والاستراتيجيات المتبناة وكذا المبالغ الكبيرة المرصودة الأثر الواضح على تحسن أداء الزراعة الصحراوية وتحقيقها هدف الاكتفاء الذاتي ومن ثم الأمن الغذائي في العديد من المنتجات ذات الاستهلاك الواسع، والمؤشرات توحي ببلوغ الأمن الغذائي في المادة الأساسية المتمثلة في الحبوب في أقصى تقدير سنة 2026.

التوصيات: بناء على جملة النتائج المتوصل إليها نقدم مجموعة من التوصيات:

- المواصلة في زيادة المساحة الصالحة للزراعة في المناطق الصحراوية من خلال التوسع في عملية الاستصلاح عن طريق الامتياز.
- باعتبار الموارد المائية مهمة للقطاع الزراعي، وفي ظل التقلبات المناخية وجب التحول إلى الزراعة الذكية من خلال الاعتماد على الري الحديث وكذا البذور المقاومة للجفاف.
- مواصلة الدعم المقدم للفلاحين الصحراويين خصوصاً في السلع الاستراتيجية التي يأتي على رأسها الحبوب.
- العمل على التطبيق الصارم لمختلف الخطط والاستراتيجيات الموضوعة حتى تبلغ أهدافها المسطرة.
- العمل على زيادة الوعي لدى المستهلكين نحو الاستهلاك الرشيد والتقليل من معدلات الفاقد والهدر.
- العمل على زيادة المستثمرات الفلاحية والمزارع النموذجية إضافة إلى تحويل المزارع غير المستغلة إلى أناس يجيدون الاستغلال ومن ثم إعادة بعثها.

قائمة المراجع

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، "الزراعة الصحراوية،" [متصل]. Available: / https://madr.gov.dz . [تاريخ الوصول 05 11 2024].

[2] ل. بن عرفة و غ. بن حركة، "مقومات الزراع الصحراوية بالجزائر –دراسة حالة وادي سوف للفتر 2020–2021–،" *مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادي والإدارية*، المجلد المجلد 07، رقم العدد 02، أكتوبر 2023.

[3] الجريدة الرسمية الجزائرية، 28 جويلية 2022.

[4] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، "تطور السياسات الفلاحية والريفي (1962 إلى يومنا هذا)،" [متصل]. Available: https://gloriousalgeria.dz/ar/achievements/show/178/، . [تاريخ الوصول 2024 05 2024].

[5] الجمورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "مصالح الوزير الأول،، قطاع الفلاحة،" [متصل]. Available: https://aapi.dz/ar/secteur-de-lagriculture-ar/، . [تاريخ الوصول 15 05 2024].

[6] *تدخل مدير المدرسة الوطنية العليا للفلاحة في عرض المخطط الاستراتيجي لتنمية انتاج الحبوب في الجزائر*، المدرسة الوطنية العليا للفلاحة، 11 سبتمبر 2023.

[7] *تدخل مدير المدرسة الوطنية العليا للفلاحة في عرض المخطط الاستراتيجي لتنمية انتاج الحبوب في الجزائر*،، المدرسة الوطنية العليا للفلاحة ، 11 سبتمبر 2023.

[8] الأمين العام للاتحاد الجزائري للاقتصاد والاستثمار، *الزراعة الذكية والمكننة هما المفتاحان لتحقيق*

الاكتفاء الذاتي في الحبوب، المدرسة الوطنية العليا لفلاحة، 11 سبتمبر 2023.

[9] *كلمة الوزير الاول لدى افتتاح المنتدى حول "الأمن الغذائي من خلال تطوير انتاج القمح الصلب في الجزائر "*،الجزائر 16 ,مارس .2023

[10] الجريدة الرسمية الجزائرية، 27 سبتمبر 2020.

[11] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، "إجراءات الدعم للشعب الفلاحية،" [متصل]. Available: / https://madr.gov.dz. [تاريخ الوصول 15 05 2024].

[12] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، " العقار الفلاحي،" [متصل]. Available: / https://madr.gov.dz . [تاريخ الوصول 15 05 2024].

[13] م. ابراهيم، *الأمن الغذائي في الجزائر...نجاح يواجه مصاعب متجذرة*، 21 أوت 2024.

[14] أ. سعاد و م. طالبي، "دور التنمية الزراعية في التنمية الاقتصادية المحلية،" *مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال*، المجلد المجلد 07، رقم العدد 01، 2024 جوان.

[15] *تصريحات ومعطيات مختلفة مقدمة من الدولة الجزائرية.*